قانون القومية، قانون أساس، في اسرائيل: دوافع وتفاعلات

د. مسعود احمد اغبارية،

جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

نلسون منديلا: "الانسان الحر هو ذلك الشخص الذي يعيش محترما ومحافظا ومدافعا عن حرية الآخرين."[[1]](#footnote-1)

تلخيص

نستعرض في هذه الورقة دوافعا ذات احتمال عالي، داخلية وخارجية، أدت لسن قانون القومية، قانون أساس، في إسرائيل الذي يميز ضد المواطنين العرب بإلغائه مكانة اللغة العربية الرسمية، وجعله إسرائيل دولة لخدمة اليهود فقط وهو بهذا يخلق عدم مساواة مما يجعله اخطر تجلي لسياسة رسمية إسرائيلية ترتكز على قاعدة دستورية منذ قيام إسرائيل في عام 1948 ضد فلسطينيي هذه البلاد عامة وضد فلسطينيي الداخل على وجه الخصوص. ندعي، هناك دوافع داخلية لسن هذا القانون مثل وجود مشروع صهيوني مأزوم بفكره ومُخرجاته وقيادة مأزومة متهمة بإرتكاب جرائم متعلقة بالفساد وخيانة الأمانة والرشوة وترغب في استعماله كتكتيك في معركة انتخابية قادمة. وهناك دوافع خارجية من ابرزها ضعف الفلسطينيين والعرب والمسلمين ودعم إدارة الرئيس دونالد ترامب لقيادة بنجامين نتنياهو. نعتمد منهج التحليل الكيفي، وسيتم الاعتماد على تصريحات ومواقف رسمية بالإضافة الى تحليلات مؤسسات بحثية ومواقف اخصائيين في القانون وتحليل السياسات.

مقدمة

يعالج هذا المقال قانون القومية في إسرائيل الذي تم سنه في تموز 2018 بواسطة الكنيست الإسرائيلية وهو قانون أساس أي لا يمكن الغاؤه الا بأكثرية مطلقة (+ 50% )من أعضاء كنيست او بسن قانون أساس آخر مكانه،[[2]](#footnote-2) وهو في حالة عدم وجود دستور مكتوب في اسرائيل، يعتبر احدى مركبات الحيز الذي يملأ مكان دستور لدولة إسرائيل. ندعي، هذا القانون في هذه الحقبة التاريخية أي بعد سبعة قرون من إقامة دولة إسرائيل يجسد افراز مشروع مأزوم بفكره ومُخرجاته وتصرف قيادة سياسية مأزومة في اسرائيل. الفكر مازوما لانه يعتمد فرضيات خاطئة مثل ما قاله يسرائيل زنغفل في القرن التاسع عشر: "فلسطين ارض بلا شعب لشعب بلا أرض," او ان هناك معالم تاريخية وحضارية تربطهم بهذه البلاد تواجه تحديات وتساؤلات كثيرة حول مدى صلاحياتها. فقد تجرأ في السنوات الأخيرة علماء آثار ومؤرخون مثل زئيف هرتسوغ ويسرائيل فنكلشتاين وشلومو زاند وطعنوا بصحة فرضيات تاريخية هامة. وفي نفس الوقت يعاني بنجامين نتنياهو رئيس وزراء اسرائيل منذ عدة سنوات من ازمة شخصية حادة تتجسد بتحقيقات جنائية معه لإرتكاب جرائم متعلقة بالفساد وخيانة الأمانة والرشوة ومن المتوقع ان يتم تقديم لوائح اتهام ضده في القريب. كذلك يمكن ان نرى هذا القانون هروبا للامام بواسطة نتنياهو من اجل كسب المعركة الانتخابية القادمة بمحاباة التطرف اليميني والديني المتزايد عند اليهود مرتكزا على قاعدة "نحن وانتم" أي نحن اليهود "حضاريون" وانتم "العرب" طابور خامس وحتى إرهابيون في هذه الدولة.[[3]](#footnote-3) سيتم اتباع نهج التحليل الكيفي بالاعتماد على تصريحات ومواقف رسمية بالإضافة الى تحليلات مؤسسات بحثية ومواقف اخصائيين في القانون وتحليل السياسات.

صبغة القانون

يحمل هذا القانون في مواصفاته عدة مميزات:

أولا، هذا القانون هام لانه يخاطب قضية هامة يتحدث عنها كبار السياسيين والمهنيين الاسرائيلييين في السنوات الأخيرة بكثرة غير معهودة رغم وجودها منذ زمن طويل وهم المواطنين العرب ويضعون المواطنين العرب مكان العدو حين يصفونهم بأنهم "جبهة داخلية." على سبيل المثال، أكد جنرال عوزي ديان، رئيس مجلس الامن القومي في إسرائيل وهو من اهم المؤسسات المؤثرة على متخذي القرار في إسرائيل وخاصة في مجال الامن القومي، في مؤتمر هرتسليا السنوي في عام 2000 قائلا:[[4]](#footnote-4) "نحن من جهة نعيش في معركة تحدد فيها معالمنا: معركة مع الفلسطينيين، معركة مع الشمال، معركة مع الإرهاب ولهذه المعارك ابعاد محلية وقطرية وعالمية. من الجهة الأخرى نواجه معركة داخلية وهي "المواطنين العرب في البلاد." هذه المعركة سوف تحدد معالمنا في المستقبل. ويربط موضوع العلاقة مع المواطنين العرب مع موضوع الامن القومي الإسرائيلي حين يحدد: "مركبات القوة في النظرية الأمنية الإسرائيلية كما يلي: 1) وحدة الشعب اليهودي وليس بالضرورة وحدة المجتمع الإسرائيلي بالمشاركة في الماضي والحاضر والمستقبل. 2) تحديد اهداف قومية واضحة المعالم مثل العلاقة مع المواطنين العرب."

ثانيا، تم تحضير هذا القانون بواسطة مركز "الدراسات الصهيونية" اليميني المتطرف في عام 2009 ولاقى دعما من قوى سياسية ممن يعتبرهم البعض وسطا في الخارطة السياسية الاسرائيلية. على سبيل المثال، فقد طلب أعضاء كنيست من حزب العمل في حينه بنيامين بن اليعزر وايتان كابل بالتوقيع على القانون وتبنيه من اجل اقراره في الكنيست. تسيبي لفني، في حينه، زعيمة المعارضة البرلمانية في الكنيست مدحته ورأت به تطورا إيجابيا، ولم يتغير موقفها شيئا الا حين واجه القانون ردود فعل معارضة قوية تراه اليوم ضربة لديمقراطية إسرائيل.

ثالثا، يخالف هذا القانون معظم قوانين الأساس التي تم سنها في إسرائيل وقد يلغي قواعد واسس تم تحديدها في قانون أساس آخر، قانون كرامة الانسان وحريته 1992 الذي يؤكد مبدأ المساواة بين المواطنين، لكنه في نفس الوقت يفتح بابا لإنتهاكه حيث ينص على انه "يجوز انتهاك قانون كرامة الانسان وحريته فقط وفق القانون". منذ 1958 تم في إسرائيل سن 13 قانون أساس معظمها يقنن عمل مؤسسات هامة في الدولة مثل الكنيست والحكومة والسلطة القضائية ومراقب الدولة وسلطة الأراضي.

رابعا، تفسير ووصف مركز "عدالة" المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ملائم لهذه الدراسة حيث يعتبره قانون أساس يقنن التفوق العنصري اليهودي على المواطنين العرب الفلسطينيين، ويخلق نظاما بمواصفات عنصرية به تمييز على اساس عنصري، ويفرض انتهاج سياسات وممارسات عنصرية ترتكز على قواعد قانونية رسمية في إسرائيل. وإستنتاج مركز عدالة ملائم أيضا حيث يحدد ان هذا القانون غير شرعي لانه يقيم نظام تمييز عنصري يخالف القانون الدولي.

"The Nation-State Basic Law is illegitimate, as it establishes a colonial regime with distinct apartheid characteristics in that it seeks to maintain a regime in which one ethnic national group controls an indigenous-national group living in the same territory while advancing ethnic superiority by promoting racist policies in the most basic aspects of life".[[5]](#footnote-5)

أي يجعل هذا القانون من إسرائيل دولة أبرتهايد، دولة تمييزعنصري، مشابهة لدولة جنوب افريقيا العنصرية التي سقطت عام 1994 بسبب نظامها العنصري بسبب انتهاكه لحريات وحقوق الآخرين. انطلاقا من مقولة نيلسون منديلا أعلاه، اول رئيس اسود لدولة جنوب افريقيا، يمكننا القول ان نتنياهو والمؤسسة الحاكمة في إسرائيل بسن هذا القانون ينتهكون حريات أساسية للعرب الفلسطينيين. والسؤال رغم هذه المواصفات التي قد تحشر إسرائيل في الزاوية ما الذي دفع قادة الائتلاف الحاكم في إسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو لسن مثل هذا القانون؟ سنجتهد ونحدد فيما يلي عدة دوافع ذات احتمال عال كانت وراء هذا:

1. المشروع الصهيوني بمجمله يواجه ازمة متعددة التجليات:

أولا، طبيعة الحركة الصهيونية العنصري وهدفها الحصول على البلاد كاملة وفق ما ادعى زعماؤها وخاصة يسرائيل زنغفيل، "شعب بلا أرض لأرض بلا شعب"، أي ان هذه البلاد، وفق معتقداتهم، يجب ان تكون تحت سيطرة يهودية كاملة وخالية من السكان العرب. رغم الفشل في تحقيقه حتى الآن هذا ما يفكر به حكام إسرائيل اليوم ويعملون على تحقيقه وإن كان هناك خلاف في السبل المتبعة حيث يعتقد نتنياهو ان وجود العرب هنا مؤقتا ويجب التخلص منهم في اقرب فرصة سانحة. متطرقا الى الزلزال وعدم الاستقرار الذي حدث في ساحة الحرية في تننمان في بكين، الصين، عام 1989 حدد نتنياهو أنه كان على إسرائيل الاستفادة من الحدث وطرد الفلسطينين من الضفة الغربية. وهو يعتقد ان الصهاينة قد جلبوا الفلسطينيين الى هنا من البلاد المحيطة على اثر تدافع وتدفق الاستثمارات التي أتت بها الحركة الصهيونية في بداية القرن العشرين، من اجل العمل. حدد بروفسور غلعاد هيرشبرغر ما يلي:**[[6]](#footnote-6)** رغم التزييف التي ينشره عناصر اليمين حول التعداد السكاني يبدو ان إقرار قانون القومية يعكس واقعا ان هناك اغلبية عربية في البلاد ما بين النهر والبحر. هذا القانون اتى للتعتيم.. لو كانت هناك اغلبية يهودية لما كان هناك حاجة لمثل هذا القانون. ويضيف: "الواقع دائما اقوى من كل قانون. وحين تفقد دولة إسرائيل الأغلبية اليهودية وتبطل الديمقراطية في نظامها سيتضح ان هذا القانون هو بمثابة اسبرين لمرض عضال."

ثانيا، المشروع الصهيوني يواجه ازمة في إيجاد شرعية تاريخية. كثيرون هم الذين يدلون بمواقفهم تجاه المشروع الصهيوني ومستقبله. [[7]](#footnote-7) تنبأ هنري كيسنجر، وزير خارجية امريكي سابق وعالم سياسي معروف ويهودي أنه حتى عام 2022 سوف لا تكون هناك دولة إسرائيل. [[8]](#footnote-8) ما ذكره عالم الآثار الإسرائيلي زئيف هرتسوغ في مقال نشره في 30 أكتوبر 1999 تحت عنوان "التوراة: لا يوجد اثباتات ميدانية" مؤكدا، "بعد 70 سنة من الحفريات المكثفة في ارض إسرائيل، يصل علماء الآثار الى استنتاج مخيف: كل ما تحدثوا عن عمل الآباء كان خيالا... "[[9]](#footnote-9) وما توصل اليه تحقيق صحفي بعد 18 عاما من صدور مقال هرتسوغ في أكتوبر 2017 ان هذا المشروع فاقد للشرعية التاريخية حيث ان هرتسوغ لا يعتبر التوراة مصدرا تاريخيا يعتمد عليه كمصدر للشرعية . وحتى محاولاتهم خلق اساطير بلا براهين تثبت علاقاتهم التاريخية مع هذه الأرض تبوء بالفشل. مثالان: 1) ما توصلت اليه سلطة الآثار في إسرائيل بقيادة د. غدعون افني حول السناسل في جبال القدس حيث ادعى زعماء الحركة الصهيونة وانفقوا ملايين الشواقل من اجل تثقيف طلاب مدارس إسرائيل اليهود عليها على انها من نتاج اليهود قبل الفين سنة واكثر، ليتبين لهم لاحقا بعد فحص مختبري في المادة الجيرية التي أجرته سلطة الاثار في إسرائيل نفسها ان هذه السناسل قد بنيت قبل 400 عاما أي زمن الدولة العثمانية وقسم قليل منها قد بني زمن دولة المماليك في فلسطين. 2) تم كشف عملة قبل عدة اشهر في احدى المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وادعى نتنياهو، واعلن الامرعلى صفحته على موقع الفيس بوك وتم ترجمة الامرالى الكثير من اللغات في العالم، بدعم من "عالم آثار من جامعة بار ايلان" في إسرائيل انها عملة قديمة "تثبت" علاقة اليهود مع هذه البلاد لتتبين في النهاية وبعد فحص مخباري انها عملة ملفقة تم صقها في "متحف إسرائيل" قبل 15-20 سنة كي توزع على الطلبة القادمين لزيارة المتحف، ما هي الا مؤشرات لإفلاس الادعاء ان لهم ارتباط تاريخي مع هذه البلاد.

ثالثا، هناك ازمة تواجه قادة المشروع الصهيوينة في السنوات الأخيرة فقسم منهم ونخص بالذكر اهود اولمارت وموشيه قصاب وارييه درعي قد تم محاكمتهم وتجريمهم بتهم فساد ورشوة وتحرشات جنسية. ويواجه اليوم نتنياهو اتهامات مماثلة. المدير العام للشرطة الاسرائيلية روني الشيخ وصف نتنياهو ومن حوله في شباط 2018 بانهم "عصابة اجرامية."[[10]](#footnote-10) جمعت صحيفة يديعوت احرونوت عشية  الاستقلال الـ70 لدولة إسرائيل ستة رؤساء سابقين لجهاز الموساد الإسرائيلي وأجمعوا ان القيادة الإسرائيلية سيئة للغاية."[[11]](#footnote-11) يقول أهود باراك، رئيس وزراء سابق لإسرائيل ومن ابرز قادتها العسكريين لسنوات طويلة في نيسان 2017 : [[12]](#footnote-12) "رغم كل الانجازات التي حققتها الدولة، امامنا تحديات ومخاطر كبيرة.... أنا قلق على مستقبل الدولة ." القيادة الإسرائيلية الحالية، بقيادة نتنياهو تواجه ازمة حادة وتتمحور حول اتهامات موجه لنتنياهو وزوجته ومقربين منه. وما القانون الحالي الا هروبا للامام من هذه الازمة.

رابعا، هناك أزمة في مٌخرجات المشروع الصهيوني وفق نموذج العالم ديفيد ايستون David Easton. استعرض فيما يلي ملاحظات توصل اليها مفكرون وعلماء يهود في إسرائيل حول مُخرجات هذا المشروع الذي، حسب تقدير بروفسور يحزقئيل درور، ما زال في منتصف الطريق [[13]](#footnote-13) :

--وصف بروفسور زئيف شطيرنهل نظام الحكم في إسرائيل في آب 2017 بأنه "نظام عالمي اسود" وان نتنياهو، الذي يجسد هذا النظام، هو انتهازي حقير، قومي متطرف والدين عنده وسيلة لاستمرار الاحتلال. ويستنتج "هذه موجة سوداء تهدد بإغراقنا." [[14]](#footnote-14)

--حدد بروفسور يحزقئيل درور (יחזקאל דרור) في أكتوبر 2018 ما يلي:[[15]](#footnote-15) سياسات إسرائيل الاستيطانية في المناطق المحتلة تلائم نموذج "الدولة المجنونة" مما يضع مستقبل دولة إسرائيل في خطر ان لم تُجرى تقييمات جوهرية في مجالات أساسية."

-- في مقال يحمل عنوان "نهاية البيت الثالث" أي نهاية دولة إسرائيل حدد المعلق في صحيفة هآرتس الإسرائيلي نحميا شطرسلر أنهناك علاقة مباشرة بين تحريض نتنياهو على العرب وما حدث يوم الخميس في 23 آب 2018 حين قامت عصابة يهودية بمهاجمة ثلاثة من العرب (طبيب وممرض وصاحبهما) على شط البحر بالقرب من مدينة عكا ومحاولة قتلهم بالعصي والسكاكين وغيرها من الأدوات الأخرى. وأضاف أن هذا سيأتي الى نهاية الدولة اليهودية حيث سيؤدي الى حرب أهلية بين العرب واليهود ثم تنتقل لتكون بين اليهود انفسهم والتي ستكون الحرب الأخيرة.[[16]](#footnote-16)

-- حدد مقال افتتاحي لصحيفة هآرتس الاسرائيلية نشر في ايار 2017 أنه "في الذكرى ال 69 لقيام دولة اسرائيل، دولة اسرائيل المتطرفة قوميا وذات توجه فاشي تتنكر بل تحتقر المساواة، سيادة القانون، وكرامة الانسان وحريته والفصل بين السلطات." [[17]](#footnote-17) وفي مقال افتتاحي آخر لنفس الصحيفة في تموز 2018 تحت عنوان نتنياهو "رئيس وزراء دولة الابارتهايد" حددت الصحيفة أن نتنياهو بتمريره والدفاع عن قانون القومية مسؤول عن جعل إسرائيل دولة ابارتهايد. مؤكدا ان قانون القومية يلغي المساواة بين مواطني الدولة. [[18]](#footnote-18) وفي مقال افتتاحي ثالث لنفس الصحيفة في آب 2018 حددت به أن حكومة إسرائيل قد جعلت من دولة إسرائيل "دولة ابارتهايد (تمييز عنصري) عنيفة، تكره الأقليات وشك انها ديمقراطية".[[19]](#footnote-19)

--حول القانون نفسه كتب معلق إسرائيلي ما يلي: "فقط في دولة تخاف من استمرار وجودها يتم إقرار مثل هذا القانون.[[20]](#footnote-20)

-- عقب تسفي برئيل معلق للشؤون العربية في اسرائيل على قانون القومية قائلا تحت عنوان"قانون القومية او "قانون المواطنة النازي – قص والصق": القانون مشابه للقوانين التي سنها النظام النازي بزعامة ادلوف هتلر في المانيا عام 1935 وما تعرف بقوانين نيرنبرغ.[[21]](#footnote-21) والكل يعرف ما كان مصير النظام النازي بسبب ارتكازه في الحكم على مثل هذه القوانين.

-- دان مرغليت احد المعلقين السياسيين اليمينيين البارزين في إسرائيل يقول:[[22]](#footnote-22) "يحاول نتنياهو بسن قانون القومية دخول التاريخ على انه منقذ سياسي. لكن سيدخله على انه اكثر رئيس وزراء لإسرائيل ضرب الحريات الفردية وسيادة القانون في اسرائيل."

-- على مستوى آخر ربما لا يقل خطورة وصفت السيدة دايم فيفيان دافيلد (דיים ויויאן דאפילד) من كبار المتبرعين لدولة إسرائيل قانون القومية بأنه قانون ابارتهايد (تمميز عنصري) وان سياسية حكومات إسرائيل كارثية. حين سؤلت عن دولة إسرائيل حددت ما يلي:[[23]](#footnote-23) "أنا لست متدينة بشكل خاص..أذهب للكنيس في يوم الغفران..أزور إسرائيل كثيرا ولكن للحقيقة أقول ان إسرائيل التابعة لي قد ماتت..أسرائيل التي اعرفها واحبها لم تعد موجودة. ما يجري في السنوات الأخيرة في إسرائيل أمرا مكروها بل مثير للإشمئزاز..التصويت في الكنيست على قانون القومية وتمرير قوانين عدة في السنوات الأخيرة مخيفة، تثير الخوف الشديد. قانون القومية هو قانون ابارتهايد هو مماثل لما كان في جنوب افريقيا (قبل عام 1994).. هناك 2 مليون عربي في البلاد ومن الخطأ الغاء الاعتراف بلغتهم... اليوم الوضع صعب في الضفة الغربية ويزداد صعوبة مع الوقت.. يقومون ببناء المزيد من المستوطنات..إسرائل لن تستمر في البقاء في نهاية المطاف. كل خطوة يقوم بها نتنياهو يشكل كارثة..سوف يكون من الصعب الدفاع عن إسرائيل..القدس ليست مدينة يهودية وإنما مدينة متعددة الثقافات ومن الصعب محو دور المسيحية والإسلام في تاريخ القدس..

1. قد يكون سن قانون القومية في إسرائيل ايضا تطبيقا لتوصيات تقدم بها علماء سياسة بارزون في إسرائيل من اجل الخروج من الازمة التي تعاني منها إسرائيل وكان ابرزهم توصيات بروفسور يحزقئيل درور لبناء "نظرية امنية شاملة" لإسرائيل كما حددها في محاضرته امام مؤتمر هرتسليا عام 2000 حين أكد على القواعد التالية: [[24]](#footnote-24) 1) في المستقبل المنظور سوف يستمر العداء لإسرائيل من قبل دول في المنطقة لذلك يجب ان تبقى الاعتبارات الأمنية على رأس الأولويات القومية لأن إسرائيل من الدول القليلة في العالم التي تواجه خطر الانقراض والفناء. 2) يجب الاهتمام بالعوامل الداخلية واهم مركباتها هي الإرادة اليهودية الصهيونية للإستمرار في المحافظة على دولة يهودية-صهيونية. 3) الأقليات في إسرائيل تشكل خطراعلى مستقبل إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية ويمكن رؤيتهم كخطر حقيقي للدولة وخطرهم ليس فقط امنيا ولكن على صبغة دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ويضيف درور ان الأقلية العربية سوف تصل في القريب الى حوالي 25% وهي اغلبية في مناطق معينة في البلاد. ناهيك ان نسبة اليهود في البلاد تتلاشى بسبب زيادة العمال والمهاجرين غير اليهود اليها حيث من المتوقع ان تصل نسبة اليهود في الدولة الى 55% فقط. ولمعالجة قضية الأقليات يقترح درور تكثيف تثقيف وإقناع العرب فيها ان إسرائيل هي هي دولة يهودية-صهيونية تابعة للشعب اليهودي.
2. يمكن اعتبار سن القانون مركبا في استراتيجية نتنياهو للأنتخابات القادمة من أجل الحصول على شرعية للمرة الخامسة كرئيس لحكومة إسرائيل حين كان يدور الحديث كثيرا عن احتمال كبير لتقديم الانتخابات العامة في إسرائيل. نتنياهو سيلوح بهذا القانون امام الناخب اليهودي الذي يزداد تطرفا نحو اليمين والتدين بأنه صارم وحاد تجاه غير اليهود في إسرائيل وانه يعمل جاهدا حتى بالسبل القانونية ولا يهمه احد ينتقده في هذا العالم، من اجل تطبيق قواعد مكتوبة في توراتهم بالحفاظ على صبغة يهودية وحيدة لدولة اسرائيل.
3. من جهة أخرى لعبت عوامل خارجية دورا في دفع نتنياهو وحكومة إسرائيل لسن هذا القانون من بين ابرزها: 1) ضعف ووهن الفلسطينين المنقسمين على انفسهم ولم يتعلموا من الانقسام الذي حدث بينهم في سنوات العشرين من القرن العشرين، والعرب والمسلمين كافة. وما الانتصار المؤقت لعناصر الثورة المضادة للثورة العربية الديمقراطية التي بدأت في بداية 2011 او تدميرها من اجل افشال مكتسبات الثورة كما حدث في اليمن وفي سوريا حين تجمعت قوى ظلام محلية ومنطقية وعالمية لإفشال ثورة الشعب السوري واليمني الا دفعا وتشجيعا للقوى في إسرائيل للسير في هذا الاتجاه وضرب الحقوق الأساسية للمواطنين العرب وغير اليهود فيها. 2) قد يكون ان نتنياهو قد وصل الى قناعة ان الدول في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص تتفاعل في بيئة فوضوية حيث لا تسير وفق قواعد أساسية في العلاقات الدولية ولا سلطة مركزية حاسمة تدافع عن سلامة حقوق الانسان في العالم كونه انسانا. فنتنياهو قد سبق ان تمنى نتنياهو ان كانت إسرائيل قد استفادت من حالة الفوضى في الصين عام 1989 لتطرد فلسطينيي الضفة الغربية منها 3) الدعم التي تتلقاه قوى اليمين الحاكمة في إسرائيل بقيادة بنجامين نتنياهو من إدارة الرئيس ترامب ومن الانجليكانيين في أمريكا يدفعهم للسير في هذا الاتجاه.

ردود فعل وتوقع

احدث قانون القومية في اسرائيل حالا بعد إقراره زعزعة في الوسط العربي على كافة مركباته حيث لم يكن متوقع ان يتم الموافقة عليه في الكنيست. قد يعود الامر الى وجود وعي متزايد لاخطاره بين القيادة السياسية لفلسطينيي الداخل حيث تم رؤيته على انه اخطر القوانين ضد المواطنين العرب منذ تأسيس دولة إسرائيل عام 1948 حيث اخرجهم قانونيا من بوتقة دولة إسرائيل حين الغى اللغة العربية كلغة رسمية وحين حدد ان هدف دولة إسرائيل هو خدمة استيطان وامن اليهود فقط وشرع التمييز ضدهم بعد ان كان يمارس ضدهم منذ عشرات السنين دون هوادة. محمد بركة رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية حدد ان: [[25]](#footnote-25) "منطق هذا القانون يذكرنا بمنطق سنوات الأربعين من القرن العشرين حيث امام إسرائيل خياران إما الجينوسايد (التطهير العرقي) او الابارتهايد (التمييز العنصري)." وحذر من ان يأتي اليوم به سيتم إتخاذ قرارات في مؤسسات رسمية لمنع اللغة العربية. وقد بدأ تطبيق الامر بالفعل. فقد طلب من موظفين في مكتبة لمؤسسة اكاديمة رسمية تخفيض عدد الكتب العربية في المكتبة الى "عدد قليل قليل."[[26]](#footnote-26) من جهتها حددت عضو الكنيست الجديدة نفين أبو رحمون مخاطر هذا القانون في مقال نشرته من بينها:[[27]](#footnote-27) 1) تجذير التقسيم الإثني. 2) تقليص حيز المناورة القانونية في مكافحة العنصرية بجعل تهويد البلاد وتقليص الميزانيات للمواطنين العرب امرا قانونيا. 3) يمثل القانون خلفية قانونية لضم الضفة الغربية. 4) يكون عاملا حاسما في تمرير الخطة الامريكية الإسرائيلية، التي اسميت صفقة القرن، لإنهاء القضية الفلسطينية بدون دولة فلسطينية.

على الساحة العملية، عقدت اجتماعات للتشاور ودراسة الامر ولفحص الإمكانيات المتاحة للخروج من هذه الازمة الحادة. تم تنظيم مظاهرتين كبيرتين في تل ابيب حضر كل منها عشرات الآلاف من المتظاهرين واحدة في بداية شهر آب، 2018 بمبادرة أبناء الطائفة الدرزية والمظاهرة الثانية أجريت في 11 آب 2018 بقيادة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية. ورغم النقاش حول الجدوى من الذهاب للمحكمة العليا الإسرائيلية (البغاتس) فقد اقر تقديم التماسات طعن بالقانون وتم حتى 15 أكتوبر 2018 تقديم عشرين إلتماس طعن بالقانون أمام المحكمة وكان آخر طعن قد تم تقديمه في منتصف أكتوبر 2018 بواسطة عشرين ضابطا درزيا في الجيش الإسرائيلي يدعون ان القانون يميز ضدهم كونهم ليسو يهودا رغم خدمتهم في الجيش. وعلى المستوى العالمي تم التواصل مع ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد استجاب مجلس حقوق الانسان العالمي لطلبات ممثلي المواطنين العرب وتحديدا جمعية عدالة وجمعية ميزان وعضو الكنيست يوسف جبارين لفتح تحقيق بخصوص سن هذا القانون في شهر تشرين الثاني، 2018

في الختام، قانون القومية خطيرعلى الفلسطينيين ومن بادر اليه يرى به وسيلة أساسية لتغييرمعالم إسرائيل فعليا لتكون يهودية فقط. ولم يسبق ان سنت إسرائيل قوانين بهذه الحدية ضد المواطنين غير اليهود. هناك عوامل داخلية وعوامل خارجية دفعت لإقراره: داخليا هذا القانون تجلي لمشروع مأزوم وقيادة مأزومة او قد تحاول استغلاله كتكتيك في معركتها الانتخابية من اجل إلمحافظة على الاستمرار في حكم إسرائيل. وقد يكون القانون تطبيق توصيات متعلقة بالامن القومي الإسرائيلي كانت تعرض للموافقة عليها منذ عشرات السنوات. وخارجيا، شجع ضعف الفلسطينيين والعرب والمسلمين ودعم إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حكومة نتنياهو على الاقدام وسن هذا القانون. وإن تم تطبيق القانون على ساحة الواقع، أي ان رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية 20 التماس طعن بالقانون مقدمة للبث بها في شباط 2019 فسوف يضع الجماهير العربية في الداخل والشعب الفلسطيني عامة امام تحديات كبيرة. عندها لن يبقى امام الفلسطينيين عامة وفي الداخل خاصة الا المزيد من التحدي والتمكين للدفاع عن حقوقهم الأساسية والعمل بجدية من اجل بناء مجتمع عصامي يستطيع ردع من يحاول المساس بحقوقهم الأساسية.

1. تم اقتباسها tن كتاب نلسون منديلا

   *Nelson Mandela, 2017, “Dare* Not Linger: the Presidential Years”, Farrar, Straus and Giroux, New York, NY. [↑](#footnote-ref-1)
2. تم تحديد اتباع نظام سن قوانين أساسية في إسرائيل عام 1950 كبديل عن وضع دستور مكتوب للدولة الجديدة كي يشكل في مجموعتها، حين يحين الوقت، دستورا للدولة. ومن ابرز مواصفات هذه القوانين انها لا يمكن تغييرها او تعديلها الا بأكثر من اغلبية مطلقة بالكنيست أي بتصويت 61 عضو كنيست او اكثر او بسن قانون أساس جديد يتطرق الى القانون نفسه او جزء منه. [↑](#footnote-ref-2)
3. هذه الاستراتيجية تم اتباعها جليا بواسطة دونالد ترامب الرئيس الأمريكي في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية عام 2016 ولعبت احد مركبات نجاحه في الانتخابات حيث ساعدت على زيادة قوة وتلاحم قاعدته الانتخابية التي تشكلت بالأساس من البيض وأبناء الريف الأمريكي. [↑](#footnote-ref-3)
4. مقتبس من خطاب عوزي ديان امام مؤتمر هرتسليا للامن القومي الإسرائيلي ، مقتبس من كتاب حرره عوزي أراد تحت عنوان "ميزان الحصانة والامن القومي" نشره مركز متعدد التخصصات في هرتسليا بتاريخ 2001 ص ص 73-80 (العبرية). [↑](#footnote-ref-4)
5. للمزيد على موقف مركز عدالة تجاه قانون القومية انظر الرابط التالي:

   https://www.adalah.org/uploads/uploads/Adalah%20Position%20Paper%20-%20Basic%20Law%20Jewish%20Nation%20State%20-%20ENGLISH%20-%2015072018%20-%20FINAL.pdf [↑](#footnote-ref-5)
6. https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.6361253 [↑](#footnote-ref-6)
7. https://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/.premium-1.4367225 [↑](#footnote-ref-7)
8. هذا التقييم قاله هنري كيسنجر، ولم ينفه شخصيا حتى بعد ان أثار نقاشا حادا، ونقلته الصحفية الامريكية Cindy Adams في صحيفة New York Post ، 17 ايلول 2012. [↑](#footnote-ref-8)
9. صحيفة هآرتس 30 أكتوبر 1999 [↑](#footnote-ref-9)
10. تقرر ان تقدم لوائح اتهام ضد مقربين له وقادة كبار في الجيش الإسرائيلي بتهم فساد ورشاوة بصفة ما عرف في إسرائيل صفقة الغواصات. انظر صحيفة معاريف الصباح، 16 أكتوبر 2018. [↑](#footnote-ref-10)
11. نشر التقريرفي تاريخ 27 آذار، 2018 على موقع: https://www.arab48.com [↑](#footnote-ref-11)
12. http://www.themarker.com/news/politics/1.4037893 [↑](#footnote-ref-12)
13. نشرت المحاضرة في كتاب عن المؤتمر قام بتحريره عوزي آراد تحت عنوان "ميزان الحصانة والامن القومي"، يديعوت احرونوت، سفري حيمد، 2001. ص ص 342-363. (بالعبرية) [↑](#footnote-ref-13)
14. https://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/.premium-1.4321750 [↑](#footnote-ref-14)
15. https://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/.premium-1.6530503 [↑](#footnote-ref-15)
16. صحيفة هآرتس، 28 آب 2018 <https://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/.premium-1.6420900> [↑](#footnote-ref-16)
17. http://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/.premium-1.4061526 [↑](#footnote-ref-17)
18. https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/.premium-1.6319219 [↑](#footnote-ref-18)
19. https://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/.premium-1.6414597 [↑](#footnote-ref-19)
20. רק מדינה שמפחדת מקיומה מחוקקת חוק כזה, בדומה לילד קטן שצועק "זה שלי" למרות שאף אחד באמת לא רוצה את החפץ שלו. חוק פתטי للمزيد انظر الرابط التالي:

    <https://www.haaretz.co.il/news/politi/1.6290439> [↑](#footnote-ref-20)
21. صحيفة هآرتس، 8 آب 2018 https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.6359864 [↑](#footnote-ref-21)
22. https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.6290633 [↑](#footnote-ref-22)
23. في حديث مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية نشر في تاريخ 7 آب 2018 https://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/.premium-MAGAZINE-1.6359125 [↑](#footnote-ref-23)
24. نشرت المحاضرة في كتاب عن المؤتمر قام بتحريره عوزي آراد تحت عنوان "ميزان الحصانة والامن القومي"، يديعوت احرونوت، سفري حيمد، 2001. ص ص 342-363. (بالعبرية) [↑](#footnote-ref-24)
25. https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3744103,00.html [↑](#footnote-ref-25)
26. نحن نتكلم عن مؤسسة اكاديمية في البلاد بها مكتبة تحتوي على كتب عربية. أجريت المقابلة بتاريخ 15 أكتوبر 2018. [↑](#footnote-ref-26)
27. صحيفة هآرتس 9 أكتوبر 2018 https://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/.premium-1.6545570 [↑](#footnote-ref-27)